

ورقة عمل بعنوان:

"دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في العملية الانتخابية"

إعداد الباحثة الإعلامية:

أ. هداية شمعون

يونيو/حزيران 2021

مقدمة:

يعد التماسك الاجتماعي محورا رئيسيا للهدف رقم 16 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDG16) لخلق مجتمعات أكثر سلاما وعدلا وشمولية، إذ يشمل التماسك الاجتماعي مستويات أفقية ورأسية ما بين المواطنين والدولة، وكذلك بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية أو عبرها، كما ويعزز التماسك الاجتماعي المتمثل في مدى الثقة في الجهات الرسمية وداخل المجتمع، والإرادة في المشاركة المجتمعية من إحلال رؤية مشتركة وأهداف مشتركة للتنمية من خلال مؤسسات المجتمع المدني بكل برامجهم وقطاعاته وفئاته¹

وتعد مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي وقيم السلم الأهلي وتعزيز مبادئ وقيم الحريات وحقوق الإنسان- مساهمة فاعلة وذات قيمة على مدار العديد من السنوات، ورغم كافة التحديات والصعوبات التي واجهت ولا تزال تواجه مؤسسات المجتمع المدني وأثرت بها وفاقمت من صعوبة العمل الأهلي إلا أن هذه المساهمة لا يمكن تجاهلها، أو التقليل من أهميتها وأثرها في الحفاظ على السلم الأهلي وتقوية التماسك الاجتماعي.

إن منظمات المجتمع المدني تقدم خدماتها ونشاطاتها لفئات متنوعة ومختلفة في المجتمع مثل رعاية النساء الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والأرامل والثكالي والمطلقات، والاهتمام بالأيتام والأطفال والمرضى، إضافة لدعم الطلاب والشباب، وأغلب هذه المنظمات هي منظمات غير حكومية وقسم منها أهلية في مجال الرعاية والإغاثة الإنسانية والتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والرياضية والتراثية والبيئية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، وذوي الإعاقة والطلاب والشباب، وأي مجتمع بدون منظمات مجتمع مدني وبدون مؤسساته وفعاليتها إنما يكون ناقصا ويشوبه الخلل.

كما أن دور منظمات المجتمع المدني في مجتمعنا الفلسطيني يبدو واضحا في العديد من المستويات الحاسمة بدءا من العمل على تعزيز التماسك الاجتماعي، وتقوية الجبهة الداخلية من خلال التوعية والتثقيف أو من خلال حملات الضغط والمناصرة في تعزيز حقوق الشباب والمرأة ومجابهة الانتهاكات التي قد تمس بالحريات من خلال الرصد وإعداد الأوراق والأبحاث السياسية أو العملية والتي ساهمت في إثراء المجال البحثي في قضايا المجتمع والمرأة والشباب، والتنمية، وباقي القطاعات.

كما ساعدت فاعلية مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها في خلق توازن ما بين المطالبات الحقوقية للفئات المختلفة والمتعددة وما بين الوقوف في وجه تقليص فضاء الحريات العامة، وندرك جميعنا أيضا أن هذه المؤسسات ساهمت وما زالت تساهم في إثراء الخطاب الفلسطيني الداخلي والخارجي، ولولا الرصد والتوثيق لجرائم الاحتلال الإسرائيلي ما تمكنا كشعب فلسطيني من إيصال قضيتنا وصوتنا إلى خارج حدود فلسطين، ولما حفظ حقنا كفلسطينيين في ملاحقة جرائم الاحتلال الإسرائيلي تجاه أبناء شعبنا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن جهودا كبيرة للمجتمع المدني تركزت في تقوية السلم الأهلي ومبادئ التسامح، ورفض خطاب الكراهية والتحريض، وتعزيز ثقافة اللا عنف وثقافة الحوار والتناظر، وتهيئة الأجيال المتعاقبة من الشباب لضرورة إحكام صوت العقل والمنطق والحوار والحجج على مفردات القوة والاصطدام.

¹ تعزيز التماسك الاجتماعي، التأطير المفاهيمي والآثار: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2019

وهذا يعد جزءاً أصيلاً من أدوار متعددة يقوم عليها المجتمع المدني، ونجتهد في هذه الورقة بتسليط الضوء بشكل مركزي على دوره في الرقابة على العملية الانتخابية للانتخابات الفلسطينية المزمع عقدها خلال العام 2021.

المجتمع المدني وقواعد الديمقراطية:

من أجل إرساء قواعد الديمقراطية يجب أن تتوفر ظروف ملائمة تؤدي لعملية ديمقراطية سليمة، بدءاً من القوانين والتشريعات، وانتهاءً بالانتخابات، والتي بدورها تعزز المشاركة الشعبية من خلال صناديق الاقتراع تضمن وترسي قواعد المشاركة في الحياة السياسية العامة.

إن أي بلد في العالم لا يشرع نمط المشاركة الشعبية في العمليات الانتخابية يُغيب المجتمع عن صنع القرار السياسي، والمشاركة الفعالة تعني مشاركة شعبية ذات طابع مدني في الشؤون العامة، وتضمن شرعية قانونية تكفلها الشرائع المحلية والدولية لضمان انتخابات حرة ونزيهة والتي هي جزء أساسي وأحد مكونات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي ينبغي أن تتمتع بها بدون تمييز، وتتطلب الانتخابات الحرة والنزيهة احتراماً للحق في حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي وحرية تكوين الجماعات وغير ذلك من الحقوق الأخرى.

وتأتي عملية الرقابة على الانتخابات للرقابة على جميع المراحل التي تبدأ بتشريع القوانين الخاصة بالانتخابات، وتكوين الجهة التي تدير تلك العملية (أن تكون جهة مستقلة بذاتها)، وفترة تسجيل الناخبين، والطعون المقدمة حسب القانون، والترشيح للانتخابات (والطعون بالمرشحين والقوائم الانتخابية)، والدعاية الانتخابية، والرقابة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة لا سيما الرسمية، انتهاءً بيوم الاقتراع والفرز وإعلان النتائج، وأهمية الرقابة على تلك المراحل تضمن أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة.²

وفي هذه الورقة البحثية سنحاول التطرق إلى دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في العملية الانتخابية من خلال كافة المسارات وبتفكيك المفاهيم الدارجة في الورقة:

أولاً: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني

تعرف منظمات المجتمع المدني بأنها "المنظمات التي لا تخضع لسلطة الدولة أو الحكومة، وتتكون من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، والمؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، ومؤسسات حقوق الإنسان، والمؤسسات النسوية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية؛ والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر وبنحو عام، كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأدبيات التي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات العمل الخيري، والمؤسسات غير الربحية، والمؤسسات التطوعية، ومؤسسات العمل

² مركز الميزان لحقوق الإنسان: الرقابة على الانتخابات- دليل تدريبي

التطوعي؛ ولذلك فإن المنظمات غير الحكومية ليست محل اتفاق حتى في الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسمونها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة³.

وفي الحالة الفلسطينية تتعدد قراءات مفهوم المجتمع المدني، وتتباين وجهات النظر حول دوره في عملية التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية واستكمال مهمات التحرر الوطني، فثمة تباين في الرأي حول إمكانية وجود مجتمع مدني فلسطيني في ظل انعدام السيادة وغياب الدولة وتشردم المجتمع الفلسطيني، وحول التكوينات التي يشملها المفهوم في الحالة الفلسطينية، وحول طبيعة ووظيفة ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وعلاقتها بالسياسة والسلطة والأحزاب ومصادر التمويل الأجنبية⁴.

لا يسمح المجال بالرجوع إلى البدايات الأولى لظهور المجتمع المدني واقعاً وتداوله مفهوماً، ولكن يمكن الإشارة إلى أن بدايات تداول مفهوم المصطلح المدني، كان في الغرب - وتحديداً مع منظري العقد الاجتماعي - (توماس هوبس وجون لوك وجان جاك روسو ومننيسكيو)؛ ففي بداية تداوله مع توماس هوبس كان يعني الدولة، فالمجتمع المدني كان النقيض لمجتمع ما قبل الدولة، أي لحياة شريعة الغاب، ولكن مع مرور الوقت ومع التمايز الذي بدأ يظهر بين الدولة كجهاز سياسي والمجتمع كفعاليات ومصالح، بدأ مفهوم المجتمع المدني ينحو إلى الدلالة عما يميز فعاليات المجتمع عن السلطة السياسية. وعلى هذا الأساس يعرف برتراند بادي في كتابه *sociologie politique* المجتمع المدني بأنه: "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الدولة (3)". ووفق أبراش⁵ فإن هنالك العديد من التعريفات للمجتمع المدني منها:

- المجتمع المدني هو تلك الفعاليات (علاقات ومؤسسات وثقافة) الاجتماعية والسياسية التي تمكن المواطنين من مراقبة تصرفات الدولة، والتدخل عندما تعارض هذه التصرفات مصالح وحقوق المواطنين.

. المجتمع المدني: هو تنظيمات المجتمع المعبرة عن المطالب والمصالح والثقافة السائدة والتي قد تكون في حالة مصالحة مع السلطة السياسية أو في تعارض معها.

المجتمع المدني هو كل المؤسسات والأنشطة المنظمة التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات والمنافع العامة دون تدخل مباشر من الحكومة.

وكما يفسر أبراش فإن غالبية التعريفات المتداولة حديثاً حول المجتمع المدني تسير في هذا الاتجاه، ونلاحظ على هذه التعريفات أنها تركز على استقلالية . إلى حد ما . المجتمع المدني عن السلطة السياسية، وهكذا أصبح المفهوم في الأدبيات السياسية المعاصرة . وهي أدبيات ليبرالية في غالبيتها بعد انهيار المنظومة الاشتراكية . تتجه لإحالة مفهوم المجتمع المدني إلى تلك الاستقلالية التي يتمتع بها الأفراد عن الدولة، سواء على مستوى تشكيل الأحزاب أو الانخراط في النقابات، أو ممارسة حق التجمع والتظاهر، وكل سبل الاحتجاج السلمية وكل ذلك في إطار القانون. وهذا يعني أنه تم تجاوز الحديث عن العلاقة

³ جاسم محمد دايش: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=636951>

⁴ المركز الدولي للأبحاث والدراسات: تيسير محيسن <https://medadcenter.com/articles/531>

⁵ إبراهيم أبراش: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3827

المباشرة بين المواطن والدولة وتجاوز الهيمنة المطلقة للسياسي على الاجتماعي، وأصبح الحديث يدور عن علاقة غير مباشرة أو علاقة جدلية، حيث تتوسط بين الطرفين تنظيمات المجتمع المدني من هيئات وجمعيات ونقابات، دون أن يعني الأمر بطبيعة الحال قطيعة بين الطرفين، فالدولة أو السلطة السياسية تبقى لها دور الهيمنة؛ لأنها دون هذا الدور لا تستطيع أن تقوم بوظيفتها السياسية والحقوقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تبقى مقيدة بشبكة من القوانين والضوابط التي تحددها الدولة، وإلا سيتحول المجتمع المدني إلى دولة داخل الدولة⁶.

ثانياً: مفهوم الانتخابات:

تعد الانتخابات أحد أهم مقومات وأسس نظام الحكم الصالح والحياة الديمقراطية، وتعد وسيلة يستطيع المواطنون من خلالها حماية حرياتهم وحقوقهم المدنية، كما أن الانتخابات تعزز من مشاركة المواطنين في صنع القرار وبالتالي تؤدي إلى انتقال المجتمع على هذا الصعيد من مرحلة البيروقراطية والمركزية والتعيين إلى حالة المشاركة والاختيار للقيادة الأكفأ من خلال صناديق الاقتراع، وإجراء الانتخابات سيساهم في إنهاء حالة الجدل والاحتقان السياسي والاجتماعي المتراكم لدى الناس في المجتمع بسبب غياب التجديد الديمقراطي، إلى ذلك فإن المناخ الديمقراطي يمكن من إدارة الموارد القليلة المتاحة بطريقة رشيدة ونافعة، فالتمتية والديمقراطية وحقوق الإنسان مفاعيل ينبغي لها السير معاً بصورة متناغمة، مما تتطلب من قوى المجتمع الفاعلة العمل الجاد من أجل ضمان مجموعة من الضوابط، ومعايير النزاهة والشفافية في عمليات الانتخاب التي تنطلق من الرغبة في مؤسسات وهيئات حكم ديمقراطية للوصول إلى مستوى أفضل من الحريات ومفاهيم احترام معايير الديمقراطية والإدارة الرشيدة.

وبهذا فإن الانتخابات هي العمود الفقري للعملية الديمقراطية باعتبارها وسيلة سلمية لتداول السلطة في المجتمع على أساس دوري، وعلى أساس إحراز الرضا العام للمحكومين على الحاكمين. لكن الانتخابات لا قيمة لها إذا لم تكن مستوفية للشروط والمواصفات التي تجعل منها انتخابات ديمقراطية، وهذا يعني أننا نفترض وجود انتخابات غير ديمقراطية. يمكن أن تكون الانتخابات غير ديمقراطية إذا لم تتصف الحياة السياسية بالشفافية. كما أن الانتخابات لا يمكن أن تقوم بوظيفتها الديمقراطية ما لم تقم على أساس توفر خيارات وبدائل حقيقية أمام الناخب، كما وتعد الانتخابات إحدى مظاهر السيادة بمفهومها الحديث، حيث أنها تشكل العامل الأساس في ترسيخ مفهوم الديمقراطية عماداً للحكم؛ عن طريق إعطاء الفرصة للمشاركة السياسية فيه لكل أفراد الشعب من خلال مؤسساته التي صارت شريكة فاعلة في آلية الحكم وتحديد أهدافه، هذا الأمر الذي ألقى على عاتق منظمات المجتمع المدني عبء تقوية المواطنين وتوعيتهم ليتولوا الدفاع عن مصالحهم، وهذا لا يتم إلا إذا تم العمل على بناء دور مؤسساتي يقوم على ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان وتحسينها من خلال توعية وتعريف الناس بحقوقهم وتطهيرهم للدفاع عنها من خلال دور عملي، يتم فيه حشد وتجنيد مراقبين ومتطوعين يتم تأهيلهم وتدريبهم من أجل إيجاد فرق عمل فاعلة وتتسم بالكفاءة؛ لتراقب سير عمليات الانتخاب من ألفها إلى يائها؛ لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات التي تجري في المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى لتكريس احترام إرادة الشعب.

⁶ مرجع سابق: د. إبراهيم أبراش

تتنوع الجهات التي تقوم بمهمة الرقابة على الانتخابات، غير أن جميعها يسعى إلى غاية واحدة؛ هي التأكد من سير العملية الانتخابية وفق أسس شفافة ونزيهة، تمكن فيها جميع المواطنين من ممارسة حقهم في الانتخاب والترشح، دون أي قيد يمكن أن يمس بهذا الحق الدستوري.⁷

ثالثاً: مفهوم الانتخابات في مجتمع ديمقراطي:

ارتبط مفهوم الانتخابات بتطور مفهوم الحكم الديمقراطي والذي اتخذ على مر العصور أشكالاً عدة، لعل أبرزها وأكثرها شيوعاً في وقتنا الحاضر الديمقراطية غير مباشرة (النيابية).

من هنا فالانتخابات الوسيلة العملية التي يمارس من خلالها المواطنون والشعب حقهم في إدارة ومساءلة وحكم مجتمعاتهم، كونهم مصدر السلطات من خلال اختيارهم للأشخاص الأكفاء الذين يتم تفويضهم وإعطائهم الصلاحية والشرعية لاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة للدولة، وعلى الرغم من أن الانتخابات شرط أساسي للعملية الديمقراطية والنظم الديمقراطية إلا أنها تحدث أيضاً في الدول الديكتاتورية والاستبدادية على حد سواء، وهنا تكون شكلية فقط لتكريس سلطة الحزب الواحد في تلك الدول.

مزايا الانتخابات:

- تتسم عملية الانتخابات بمجموعة من المزايا الإيجابية والضرورية لنجاحها تتمثل بـ:
1. الانتخابات هي مصدر الشرعية القانونية للسلطة المنتخبة والتي تستمد من المواطنين.
 2. تعد الانتخابات من الوسائل الفعالة لتوسيع زيادة نطاق المشاركة الشعبية وإفساح المجال لكل مواطن باستخدام حقه في التعبير عن رغبته في اختيار المسؤولين الأكفاء حسب وجهة نظره والمساهمة في العملية السياسية في مجتمعه.
 3. تعد الانتخابات وسيلة فعالة لتقوية الشعور بتحمل المسؤولية لدى الأعضاء المنتخبين والمواطنين وأنهم ملزمون بإرضاء ناخبيهم الذين صوتوا لصالحهم في الانتخابات والذين تحكموا بمستقبلهم السياسي.
 4. تساعد الانتخابات على تعزيز شعور المواطن بأهميته وكرامته وانتمائه للمجتمع وفرصة للتعبير عن رأيه حول ما يدور في مجتمعه.⁸

رابعاً: تكاملية أدوار مؤسسات المجتمع المدني في العملية الانتخابية:

- لقد برز دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم الانتخابات مروراً بعدة أدوار مترابطة ومتسلسلة:
- الدور التوعوي والتثقيفي للمجتمع المدني بالديمقراطية والانتخابات من خلال لقاءات وحوارات وحملات ضغط ومناصرة ووعي.
 - توعية المواطنين بأهمية وجود المجلس التشريعي في الحياة الديمقراطية وحقهم كمواطنين بالانتخاب أو الترشح.

⁷ دليل الرقابة المدنية على الانتخابات 2014-01-11-14-18-00 <http://lawcenter.birzeit.edu/lawcenter/ar/>
⁸ مركز الميزان لحقوق الإنسان: الرقابة على الانتخابات، دليل انتخابي.

- إثراء ودعم النظم الانتخابية بشكل عام: التوعية بمحددات قرار بقانون بشأن الانتخابات العامة رقم (1) لسنة 2007 وتعديلاته التي تحدد الأصول الصحيحة لمراحل العملية الانتخابية كافة، بما في ذلك حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين، والجرائم الانتخابية وآلية اقتراح ذوي الاحتياجات الخاصة والأميين.
- مراقبة العملية الانتخابية بشكل متكامل: وتوضيح دور المجتمع المدني في: متابعة إجراءات لجنة الانتخابات المركزية كجزء من الرقابة، ومدى التزامها بالمحددات القانونية المتاحة، فترة الدعاية الانتخابية ومتابعة إجراءات الدعاية الانتخابية والاعتراض، الرقابة على النظام الانتخابي والأسباب التي من الممكن أن تمنع مواطن من الانتخاب أو الترشح.

خامساً: الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني

إن أحد أهم أوار مؤسسات المجتمع المدني هو الدور الرقابي على الانتخابات وذلك من أجل نزاهة وشفافية الانتخابات المزمع عقدها، وهي تكريس احترام إرادة الشعب. لذا على هيئات المراقبة المحلية المنبثقة عن منظمات المجتمع المدني القيام باتخاذ الترتيبات الداخلية اللازمة لمتابعة ومراقبة الانتخابات

المراقبة على الانتخابات

مراقبة الانتخابات، هي عملية تتبّع منتظم لكافة التطورات الإجرائية التي تسبق العمليات الانتخابية، وهذا يشمل مراقبة القانون المنظم والمراسيم الرئاسية، مروراً بتشكيل لجنة الانتخابات المركزية ومدى حياديتها واستقلالها، ومراقبة كافة القرارات التي تصدر عن لجنة الانتخابات، ومدى احترامها للقانون، وإذا ما كانت تتطوي على تمييز يحرم فئة من المواطنين حقهم في الترشح والانتخاب. ثم تبدأ عملية الرصد والمتابعة الميدانية لسير مجمل العمليات الانتخابية بدءاً من عملية تسجيل الناخبين وانتهاءً بإعلان النتائج، وما بينهما من نشر سجل الناخبين الابتدائي والنهائي وفترة الترشيح والطعن والمدة المحددة لحملات الدعاية الانتخابية وافتتاح مراكز الاقتراع وسير عمليات الاقتراع وما يشمله من استخدام الحبر الانتخابي ومراقبة الأميين، وإغلاق مراكز الاقتراع وعمليات فرز وعد الأصوات. على أن يتم جمع الملاحظات من قبل المراقبين المدربين على مراقبة العمليات الانتخابية، وإصدار التقارير والملاحظات حول سير العمليات الانتخابية. كما يجري الاتفاق على آلية للمتابعة في حال رصد أي تجاوز للقانون من قبل موظفي لجنة الانتخابات أو المرشحين المتنافسين أو وكلائهم، وتبدأ هذه الآلية من مخاطبة لجنة الانتخابات نفسها وتنتهي بالتوجه إلى محكمة قضايا الانتخابات.

ولكافة الهيئات والمؤسسات الفلسطينية كامل الحرية في مراقبة العمليات الانتخابية، ابتداءً من عملية التسجيل، والاقتراع، والفرز، وحتى إعلان النتائج، وذلك من خلال المراقبين المعتمدين التابعين لأية هيئة مراقبة محلية معتمدة لدى لجنة الانتخابات المركزية. ولهذه الهيئات كامل الحرية في اختيار مراقبيها بحيث تقدم الهيئات قوائم بأسماء مراقبيها ليتم اعتمادهم من قبل اللجنة. كما ويحق لكل مراقب معتمد حرية التنقل والاتصال، وحضور كافة النشاطات المتعلقة بالانتخابات.

وبوسع منظمات المجتمع المدني أن توفر معلومات وملاحظات وتعليقات قيمة للجنة المركزية للانتخابات حول اعتبارات المساواة في النوع الاجتماعي المرتبطة بالتخطيط للانتخابات، فقد ساعد فيما سبق العمل مع مؤسسات منظمات المجتمع

المدني على التواصل مع شبكات ومؤسسات نسوية وإشراكها واستقدام خبرات في مجال النوع الاجتماعي بما يفيد موضوع الانتخابات وينعكس بدوره على مشاركة المرأة الفلسطينية.⁹

أهداف الرقابة على الانتخابات:

تهدف عمليات الرقابة على الانتخابات إلى التحقق من عدم ارتكاب أي تجاوزات من شأنها أن تحبط عملية تعبير الناخبين عن إرادتهم بحرية، وأن النتائج النهائية كانت تعبر عن إرادة الناخبين الحرة. وهذا يعني رصد كافة التجاوزات والتحقق من مدى تأثير هذه التجاوزات على النتيجة النهائية للانتخابات، وإضفاء صفة النزاهة والحرية عليها، أو التشكيك بنتائجها النهائية، وذلك عبر الآتي:

1. رصد وتتبع منظم لمجمل الإجراءات والعمليات عبر مراحل العمليات الانتخابية المختلفة، لاسيما تلك التي ترافق عمليات الاقتراع.
2. التقدم بالشكاوى والملاحظات بهدف الحد من التجاوزات - إن وجدت - على مدار اليوم الانتخابي.
3. تزويد الجهات المعنية بالملاحظات حول سير العملية الانتخابية، والقرارات التي يتم اتخاذها، بما في ذلك اللجوء إلى القضاء للطعن في قرارات لجنة الانتخابات أو في النتيجة النهائية.
4. منع تكرار المخالفة أو الخطأ الإجرائي مرة أخرى، من خلال التقدم بالشكاوى، ونشر ذلك في التقارير.

وتهدف إلى ما يلي:

1. تقييم الحملة الانتخابية بشكل يتسم بالاستقلالية، الحيادية، والموضوعية.
2. تشجيع المشاركة في الانتخابات من خلال تعزيز ثقة الناخب في العملية الانتخابية.
3. ضمان سلامة العمليات الانتخابية، بما في ذلك الإسهام والتأكد من نزاهة وحيادية العمليات الانتخابية، والتعامل مع كافة الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية.
4. كشف حالات التلاعب ومحاولة التزوير، إن وجدت لردعها.
5. تعزيز قبول النتائج، وذلك من خلال تقديم مصدر محايد للتأكيد على صحة النتائج الرسمية، أو دحضها في حالات التزوير والتلاعب.
6. التحقق من أن عمليات الاقتراع تتم بحرية وسرية تامة، ودون أي تدخل أو تأثير على إرادة الناخبين من قبل أي جهة كانت.
7. التحقق من حرية احترام التعبير والتجمع، وإتاحة الفرصة للجميع في المشاركة في الحملات الانتخابية.
8. التحقق من تطبيق كافة الأنظمة والإجراءات التنفيذية بشكل دقيق، عملاً على منع محاولات الغش والتزوير والحد من إمكانيات الخطأ أثناء العمليات الانتخابية.

⁹ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: العمليات الانتخابية الشاملة للجميع: دليل لهيئات إدارة الانتخابات حول تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة، 2015

دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية:

تراقب مؤسسات المجتمع المدني أيضا كل ما يتعلق بالنفقات الانتخابية والتي من المفترض أنها محكومة بشكل أو بآخر بمبدأين أساسيين، هما التوازن وتكافؤ الفرص والشفافية، بحيث تتوفر لكافة المرشحين فرص متساوية في إمكانية التغيير والشفافية، ففور الانتهاء من العملية الانتخابية يتوجب على كل مرشح أن يقدم تقريره المالي المفصل حول النفقات التي تمت خلال فترة الانتخابات، كما وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بالرقابة على التمويل الانتخابي وحصر مصادر التمويل الانتخابي، إذ يعد استغلال المال العام من الأخطار الرئيسية على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، باعتباره أحد أبرز أشكال الفساد السياسي، فاستغلال المال العام يعني الاستفادة من سلطة الحكم للمصلحة الشخصية للمرشح وقد يعتمد المرشح أو الحزب السياسي الداعم له والموجود بالسلطة إلى استغلال الإمكانات والخدمات التي يوفرها وجوده في السلطة من أجل التأثير على الناخبين بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الأصوات أو حجبها عن المنافسين مثل إساءة استخدام السلطة عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات عشية الانتخابات أو الوعد بها، أو الإيهام بأنها ما كانت لتتم دون ضغوطات ونفوذ، أو استغلال السلطة عبر تقديم خدمات بشكل مخالف للقانون، وهذا جزء أساسي من الرقابة لمؤسسات المجتمع المدني.

كما أن هناك بعض أشكال الفساد المالي في الانتخابات منها الرشاوى الانتخابية ك شراء الأصوات، أو الدفع المالي نقديا أو عينييا أو الوعود بالتوظيف مقابل الأصوات، والوعد أيضا ب حل المشكلات اقترانا بوقت الانتخابات، كما أن هنالك الرقابة المدنية على تمويل الحملات الانتخابية وهو جزء أصيل من دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني¹⁰ ولضمان أفضل مقومات النجاح لعملية الإصلاح القانوني والمؤسساتي لمنظومة التمويل والإنفاق على الحملة الانتخابية، يتجه اعتماد نهج تشاركي يضطلع فيه المجتمع المدني بدوره كاملا في هذه العملية، ويمكن أن يتجسد هذا الدور من خلال ثلاثة مستويات:

1- الحق في المشاركة في مسار إصلاح منظومة التمويل والإنفاق على الحملة:

إذ يجب أن يكون المجتمع المدني عنصرا فاعلا في جميع المراحل التي قد تستغرقها عملية الإصلاح، انطلاقا من مرحلة التفكير ووضع التصورات وصولا إلى مرحلة بلورة العناصر الأساسية للإصلاح ثم تفعيلها واقعا.

2- الحق في النفاذ إلى المعلومة:

في انتظار استكمال البناء القانوني والمؤسساتي يتجه العمل على إقناع القوى السياسية بالقبول بالتزامات طوعية بنشر تقاريرها المالية المتعلقة بتكاليف الحملة الانتخابية ومصادر تمويلها وأوجه الإنفاق فيها، حتى يتمكن المجتمع المدني من ممارسة رقابته على مدى التزام المرشحين والقوائم الانتخابية بقواعد تمويل الحملة وضوابطها.

¹⁰ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة: مدخل للرقابة على تمويل الدعاية والحملات الانتخابية في فلسطين، 2016

3- الحق في رفع الشكاوى ورصد المخالفات:

يحق لمنظمات المجتمع المدني، في إطار عملية مراقبتها للحملة الانتخابية رصد المخالفات المتعلقة بقواعد تمويلها والإنفاق عليها، والحق في رفع العرائض والشكاوى للجهات الرقابية المختصة.¹¹

سادساً: الدور الداعم لمؤسسات المجتمع المدني :

إن الانتخابات باعتبارها أحد مظاهر السيادة بمفهومها الحديث فهي تعطي الفرصة لمأسسة نظام الحكم على أسس ديمقراطية عريضة تعتمد توسيع قاعدة نظام المشاركة السياسية في الحكم لكل أفراد الشعب، من خلال مؤسساته غير الرسمية التي صارت شريكة فاعلة في آلية الحكم وتحديد أهدافه، لذا فإن أحد وظائف منظمات المجتمع المدني هي تقوية الناس وتوعيتهم ليتولوا الدفاع عن مصالحهم، وهذا لن يتم إلا إذا تم العمل على بناء دور مؤسساتي يقوم على ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان وتحسينها من خلال توعية وتعريف الناس بحقوقهم وتأييدها للدفاع عنها من خلال دور عملي يتم فيه حشد وتجنيد مراقبين ومتطوعين يتم تأهيلهم وتدريبهم من أجل إيجاد فرق عمل تتسم بالكفاءة وفاعلة لتراقب سير عمليات الانتخاب.

وتتمثل أهم أدوار مؤسسات المجتمع على مستوى تحفيز الناخبين والمشاركة في الانتخابات بـ:

- 1- التوعية بالانتخابات لجميع المواطنين، لكونها الحاضن الأول للتغيير السياسي.
- 2- تأهيل الأفراد في المجتمع بكل مراحلهم العمرية وطبقاتهم الاجتماعية على قبول ثقافة الانتخاب.
- 3- تنوير الأفراد بحقوقهم الطبيعية والحضارية التنظيمية بعيداً عن الإفراط وشرح الآليات الحوارية والبناءة لتحقيقها بعيداً عن عدم المشاركة والعزوف الانتخابي.
- 4- العمل على تثقيف المجتمع وتوجيهه للأخطار والمشاكل التي تنتج عند عدم مشاركته في الانتخابات.
- 5- تقديم البديل الإيجابي للتصحيح أو التصويب لا الاكتفاء بالنقد السلبي بغاية التشهير دون المعالجة. معنى ذلك أن مشاركة المواطنين في الانتخابات ستتيح لهم اختيار الأنسب.¹²

سابعاً: ضرورة استثمار وسائل الإعلام من قبل مؤسسات المجتمع المدني:

تضطلع وسائل الإعلام بدور مهم خلال فترة الانتخابات وما قبلها، بالإضافة إلى إعداد تقارير عن أداء المسؤولين وتوفير منصة للمناظرات بين المرشحين والسماح لهم بإيصال رسائلهم إلى القاعدة الانتخابية وتغطية تطورات الحملة الانتخابية، ويتعين على وسائل الإعلام أن تعلم الناخبين بكيفية ممارسة حقوقهم ورصد العملية الانتخابية بما فيها إجراءات اليوم الانتخابي ونقل النتائج إلى الجمهور¹³، هذه الوسائل التي نقصدها تكون ضمن ملكية مؤسسات المجتمع المدني أو بالشراكة والتعاقد مع المؤسسات الإعلامية لإنتاج مضامين إعلامية خاصة بهذه المؤسسات، فهناك من يركز على النوع الاجتماعي والانتخابات أو

¹¹ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة: نموذج وخيارات وتدخلاات مقترحة لضبط الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية في فلسطين، لطفي بلال.

¹² دور مؤسسات المجتمع المدني في الانتخابات: مرجع سابق.

دور الشباب في المشاركة، إضافة إلى تقديم المعلومات والبيانات الدقيقة حول مسار العملية الانتخابية، وتبرع بهذا الدور مؤسسات المجتمع المدني ومنها من خصصت مواقع خاصة عبر الشبكة العنكبوتية أو وسائل التواصل الاجتماعي لبرامج خاصة ورصد وتوثيق يومي أو أسبوعي لكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية.

الاستخلاصات:

إن الانتخابات باعتبارها أحد مظاهر السيادة بمفهومها الحديث فهي تعطي الفرصة لمأسسة نظام الحكم على أسس ديمقراطية عريضة تعتمد توسيع قاعدة نظام المشاركة السياسية في الحكم لكل أفراد الشعب، ومن خلال مؤسساته غير الرسمية التي صارت شريكة فاعلة في آلية الحكم وتحديد أهدافه ، لذا فإن أحد وظائف منظمات المجتمع المدني هي تقوية الناس وتوعيتهم ليتولوا الدفاع عن مصالحهم، وهذا لن يتم إلا إذا تم العمل على بناء دور مؤسساتي يقوم على ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان وتحسينها من خلال توعية وتعريف الناس بحقوقهم وتأطيرها للدفاع عنها من خلال دور عملي يتم فيه حشد وتجنيد مراقبين ومتطوعين يتم تأهيلهم وتدريبهم من أجل إيجاد فرق عمل تتسم بالكفاءة وفاعلة لتراقب على سير عمليات الانتخاب.

الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني: الدور الأكثر أهمية ومركزية
إن أحد أهم أدوار مؤسسات المجتمع المدني هو الدور الرقابي على الانتخابات وذلك من أجل نزاهة وشفافية الانتخابات المزمع عقدها، وهي تكريس احترام إرادة الشعب. لذا على هيئات المراقبة المحلية المنبثقة عن منظمات المجتمع المدني القيام باتخاذ الترتيبات الداخلية اللازمة لمتابعة ومراقبة الانتخابات.

تكاملية أدوار مؤسسات المجتمع المدني في العملية الانتخابية:

لقد برز دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم الانتخابات مروراً بعدة أدوار مترابطة ومتسلسلة:

- الدور التوعوي والتثقيفي للمجتمع المدني بالديمقراطية والانتخابات من خلال لقاءات وحوارات وحملات ضغط ومناصرة ووعي.
- توعية المواطنين بأهمية وجود المجلس التشريعي بالحياة الديمقراطية وحقوقهم كمواطنين بالانتخاب أو الترشح.
- مراقبة العملية الانتخابية بشكل متكامل: وتوضيح دور المجتمع المدني في: متابعة إجراءات لجنة الانتخابات المركزية كجزء من الرقابة، ومدى التزامها بالمحددات القانونية المتاحة، فترة الدعاية الانتخابية ومتابعة إجراءات الدعاية الانتخابية والاعتراض، الرقابة على النظام الانتخابي والأسباب التي من الممكن أن تمنع مواطناً من الانتخاب أو الترشح.

(*) إعلامية وباحثة، مسؤولة وحدة الرصد والدراسات في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان.

المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمنظمة الأمن والتعاون: دليل رصد الإعلام لبعثات مراقبة الانتخابات